Observatory of Political and Economic Networks

SLDP
Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

عقود مشتريات الأمم المتحدة في سوريا: هل هي لـ"مجموعة" من الفاسدين؟

دراسة لأكبر 100 مورد

الجزء الأكبر من إنفاق المساعدات في سوريا، والتي تقدّر بمليارات الدولارات، يتم تيسيره من قبل الأمم المتحدة، وقام هذا التقرير بالتحقيق في خلفيات أكبر 100 مورد لها. النتائج تستعرض كيف تستفيد الشركات المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان من مشتريات الأمم المتحدة داخل سوريا، وكيف أن حصة كبيرة من التمويل تذهب لها.

هذا التقرير هو أول جهد منهجي وكمّي للنظر في ديناميكيات هؤلاء الموردين باستخدام قاعدة بيانات مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية (OPEN) والجريدة الرسمية السورية والاستخبارات مفتوحة المصدر. يقوم التقرير بالتحقيق في خلفيات أكبر 100 مورد من القطاع الخاص والمشترك بين القطاعين العام والخاص في عامي 2019 و 2020. يشكل هؤلاء الموردون 94% من إجمالي الإنفاق على المشتريات، مما يتيح للتقرير تقديم استنتاجات حول عملية الشراء بشكل عام. للحصول على فهم أكثر شمولية ودقة للقضية، يتم استكمال التحقيقات بمقابلات مع موظفي أمم متحدة ورجال أعمال وخبراء عن عمليات الأمم المتحدة في سوريا من خلفيات دبلوماسية ومجتمع مدني.

يسلط التقرير الضوء على سبع إشكاليات في عمليات الشراء القائمة؛ وهي:

- (1) استغلال منتهكي حقوق الإنسان النظام القائم؛
- (2) التعاقد مع أفراد وكيانات خاضعين للعقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان
- (3) الإخفاق في تحديد الواجهات والوسطاء؛
- (4) الاعتماد على عقود كبيرة؛
- (5) الافتقار إلى الشفافية؛
- (6) احتواء الفساد،
- و (7) الإخفاق في حماية الموظفين.

ما يقرب من 47% من تمويل المشتريات في سوريا، خلال الفترة التي تمت دراستها في التقرير، قد تم منحه لموردين خطيرين أو شديدي الخطورة.

بالإضافة إلى ذلك، أبرزت التحقيقات أن حصة الأموال التي تذهب إلى شركات يخضع أصحابها لعقوبات من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة كانت 23% على الأقل (68 مليون دولار أمريكي). يشمل الأشخاص المعاقبون الذين تم تحديدهم: هاشم العقاد وسمير حسن وفادي صقر وسامر فوز وأحمد صابر حمشو وعلي حمشو وعمرو حمشو ورانيا الدباس.

دراسة حالة:

مُنحت شركة صقر الصحراء عقود مشتريات تزيد قيمتها عن مليون دولار أمريكي. الشركة مملوكة جزئياً من قبل فادي صقر الذي تربطه علاقات وثيقة بالرئيس السوري بشار الأسد وهو قائد ميليشيا قوات الدفاع الوطني في دمشق . وهي الجهة التي ارتكبت مجزرة التضامن عام 2013.

تظل الأمم المتحدة الميسّر الرئيسي للمساعدات الإنسانية في البلاد، مع تأثير قوي على كيفية إنفاق ما يقرب من 2.5 مليار دولار سنويًا منذ عام 2014 من الحكومات المانحة. يقر التقرير بأن الأمم المتحدة تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية. كشفت الأبحاث الموجودة عن آليات عمليات الأمم المتحدة في سوريا عن مجموعة واسعة من العقبات التي يفرضها النظام والتي تهدف إلى التلاعب بالعمليات الإنسانية.

يأخذ التقرير هذا الواقع بعين الاعتبار من خلال توصياته - مستكشفاً خطوات عملية ومراعية للسياق للدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة لضمان توجيه المساعدات إلى الشعب السوري وليس للنظام. إن العمليات الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة يجب أن تحكمها مبادئ الحيادية والنزاهة، وسوريا ليست استثناء.

التوصيات

التوصيات للأمم المتحدة

- يجب على وكالات الأمم المتحدة بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان بشكل مشدّد عند فحص الموردين الذين سيتم التعاقد معهم في المستقبل داخل سوريا وخارجها والتعامل مع المجتمعات المتضررة، والتشاور مع المجتمع المدني والخبراء.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة عند إجراء فحص الموردين الرجوع إلى قوائم عقوبات المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتحديد ما إذا كان المورد خاضع لعقوبات لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان. يجب على وكالات الأمم المتحدة ضمان توسيع نطاق عملية الفحص لتتجاوز القوائم المخصصة للأمم المتحدة، والتي أخفقت في سياق سوريا في تضمين عدد كبير من منتهكي حقوق الإنسان وتوسيع قوائمها المحدودة.
- يجب أن يدرج كبار مسؤولي المشتريات اعتبارات حقوق الإنسان بشكل موحد عبر عمليات الشراء دون تمييز بين المشتريات في المقر الرئيسي والمستوى الإقليمي والقُطري، وبين إجراءات الشراء الاعتيادية والطارئة.
- يجب أن يقوم فريق الأمم المتحدة القُطري والمنسق المقيم للأمم المتحدة بقيادة تسهيل تبادل المعلومات حول المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان بين مختلف الوكالات العاملة في سوريا. توصي وكالات الأمم المتحدة بشدة بالتعاون في إجراء تقييمات للمخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان للقطاعات التي يُحتمل أن تشتري منها، وبتبادل المعلومات فيما بينها.
- يجب على فريق الأمم المتحدة القُطري ووكالات الأمم المتحدة الاستفادة بالكامل من آلية الحوار الإقليمي (RDM) لتحسين العناية الواجبة لحقوق الإنسان والشفافية فيما يتعلق بتقييم المخاطر المتعلقة بعمليات الشراء في سوريا.
- يجب أن تتيح الأمم المتحدة للعموم جميع القواعد والإجراءات التي تنظم عمليات المشتريات والعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عبر وكالاتها وتسهل الوصول إليها.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة اتخاذ تدابير إضافية عند التعامل مع الاحتكار، بما في ذلك تدابير المراقبة المشددة لضمان الامتثال لحقوق الإنسان.
- يجب تقسيم العقود الكبيرة لإفساح المجال للمنافسة وتقليل مخاطر العمل مع المحتكرين.
- لحماية موظفي الأمم المتحدة المعنيين، يجب إجراء عمليات العناية الواجبة لحقوق الإنسان وفحص الموردين، خارج سوريا حيثما أمكن ذلك.

التوصيات للدول المانحة

- يجب على الدول المانحة اتخاذ جميع التدابير المطلوبة لضمان أن الأمم المتحدة لا تمول الأفراد والشركات التي تحددها الدولة المانحة على أنها مُنتهكة لحقوق الإنسان.
- يجب على الدول المانحة التأكد من أن وكالات الأمم المتحدة عند فحص الموردين قد استعرضت قوائم عقوبات الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لتحديد ما إذا كان المورد قد خضع للعقوبات لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان.
- المطالبة بمزيد من الشفافية من الأمم المتحدة بشأن كيفية إنفاق الأموال غير المخصصة (un-earmarked fund).
- مطالبة وكالات الأمم المتحدة بمشاركة تقارير العناية الواجبة لحقوق الإنسان - وليس حصرًا للمخصصات المقترحة - بشأن الموردين المحليين مع المانحين لتحسين إشراف المانحين.
- يجب على الدول المانحة توفير أموال إضافية لتغطية تكاليف إجراء تقييمات مخاطر حقوق الإنسان.
- تأييد مشاركة المعلومات بين الوكالات حيثما أمكن حول الموردين وأبحاث المعلومات الأساسية بالإضافة إلى الزيارات والتقييمات التي يتم إجراؤها بمجرد إقرار العقد لتقليل التكاليف والموارد المخصصة للعناية الواجبة. يجب استكشاف إمكانية تطبيق نهج شامل مثل MOPAN (شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف).
- يجب على الدول المانحة إضافة مطلب إبلاغ جديد بشأن العناية الواجبة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات المشتريات، والمطالبة بمزيد من الشفافية من الأمم المتحدة لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان.
- يجب على الدول المانحة دعم كيانات الأمم المتحدة في مراقبة الامتثال لحقوق الإنسان، وبالأخص في ظروف الاحتكار في قطاع معين أو الانتهاكات الجسيمة المستمرة.

للمزيد عن البرنامج السوري للتطوير القانوني، يرجى زيارة: sldp.ngo

للمزيد عن مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية، يرجى زيارة: opensyr.com

لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:

البرنامج السوري للتطوير القانوني، إياد حميد (عربية، إنجليزية):
e.hamid@sldp.ngo تويتر: @eyad-hamid

مرصد الشبكات السياسية والاقتصادية، كرم شعار (عربية، إنجليزية):
karam@obsalytics.org تويتر: @Karam-Shaar